ينظم فعاليات استراتيجية تتناول الفرص الاستثمارية في البحرين

مجلس التنمية الاقتصادية يبدأ زيارة للمملكة المتحدة

يقوم وفد من مجلس التنمية الاقتصادية في البحرين بزيارة مدتها خمسة أيام للمملكة المتحدة يشارك خلالها في تنظيم عدد من منتديات الأعمال رفيعة المستوى وإجراء لقاءات واجتماعات وعقد حلقات نقاشية مع مستثمرين وشركات بريطانية تمثل القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية لمملكة البحرين، ومن ضمنها الخدمات المالية والصناعة.

وترأس الوفد السيدة نور بنت علي الخليف وزيرة التنمية المستدامة والرئيس التنفيذي لمجلس التنمية الاقتصادية في البحرين إلى جانب عدد من كبار المسؤولين في المجلس، حيث تهدف الزيارة إلى الترويج للفرص الاستثمارية المتنامية في البحرين إلى جانب تطوير العلاقات التجارية الثنائية بين البلدين.

ويشارك في اللقاءات الاستراتيجية التي سينظمها المجلس عدد من شركاء المجلس من القطاعين العام والخاص في البحرين، إلى جانب عدد من ممثلي أبرز الشركات البريطانية التي تزاول أعمالها في المملكة مثل «بي دبليو سي ميدل إيست» والتي يدلل حضورهم على قصص نجاح ونمو الاستثمارات في البحرين بالاستفادة مما تتميز به المملكة من بيئة مواتية للأعمال.

وفي تصريح لنور بنت علي الخليف وزيرة التنمية المستدامة والرئيس التنفيذي لمجلس التنمية الاقتصادية بهذه المناسبة قالت فيه: «تشكل المملكة المتحدة واحدة من أهم الأسواق العالمية التي نستهدفها في مجلس التنمية الاقتصادية، مما يجعل زيارتنا الاستراتيجية هذه فرصة إلى تسليط الضوء على ما تنعم به البحرين من بيئة داعمة للأعمال ومليئة بالفرص الاستثمارية في كل القطاعات الحيوية. نهدف مع شركائنا في فريق البحرين إلى تنظيم فعاليات ولقاءات استراتيجية ترسخ أوجه الشراكة وتسهم في استقطاب المزيد من الاستثمارات إلى البحرين بما يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وخلق الوظائف».

وسينظم مجلس التنمية الاقتصادية حلقتين نقاشيتين ستكون الأولى بالتعاون مع Sovereign Strategy وهي الشركة المتخصصة في الاستشارات والعلاقات العامة ذات الحضور العالمي الكبير، في حين سيتم تنظيم الحلقة النقاشية الثانية بالتنسيق مع TheCityUK وهي المؤسسة البارزة التي تمثل قطاعات الأعمال المتخصصة في الخدمات المالية والخدمات المهنية. وقد تم تصميم الحلقتين النقاشيتين بهدف خلق شبكة استراتيجية من المستثمرين المحتملين، وستنعقد الحلقتان بموجب قواعد «تشاتام هاوس» مما يتيح الفرصة لتبادل وجهات النظر من خلال مناقشات تفصيلية مع صناع السياسات على مستوى كبار المسؤولين وقادة الصناعة، وذلك مع التركيز على الترويج لسهولة ممارسة الأعمال التجارية في البحرين، وما تتميز به المملكة من مواهب عالية التأهيل وبيئة استثمار مواتية للأعمال.

وعلى هامش الزيارة وبالشراكة مع نادي راشد للفروسية وسباق الخيل سيستضيف مجلس التنمية الاقتصادية في البحرين كذلك عملاء رئيسيين وذلك في مهرجان يوليو «نيوماركت»، والذي يتضمن شبكة من الشركاء الاستراتيجيين والمستثمرين والشركات التابعة الرئيسية.

وتجدر الإشارة إلى أن مملكة البحرين والمملكة المتحدة تتمتعان بتاريخ طويل من العلاقات الاستراتيجية الثنائية التي تمتد لأكثر من ٢٠٠ عام، والتي شيدت لعلاقات ثنائية قوية وأساساً صلباً يخدم التنمية المستمرة والتعاون على أصعدة متعددة ويتجلى ذلك في التبادل التجاري غير النفطي بين البلدين الذي فاق ٤٤٣ مليون دولار في عام ٢٠٢٣.

وقد أنشأت العديد من الشركات والمؤسسات البريطانية الرائدة وجوداً مهماً لأعمالها في البحرين وتشمل هذه الشركات «يونيليفر»، و«ديلويت»، و«إرنست أند يونغ»، و«ستاندرد تشارترد»، و«إتش إس بي سي»، و«ريكيت بنكيزر»، و«موت ماكدونالد»، و«بي دبليو سي». وقد أطلقت «بي دبليو سي ميدل إيست» مؤخراً مركزاً إقليمياً للخدمات في البحرين، وأعلنت عن رغبتها في توظيف ٢٥٠ بحرينيا.

هل سيحدث الذكاء الاصطناعي ثورة في الاقتصاد؟

○ د. أنيس الخياطي.

ما هو التأثير المتوقع لتطور استخدام الذكاء الاصطناعي على الكفاءة الإنتاجية وخلق الثروة في المستقبل؟ هناك عدد كبير من الاقتصاديين بالإضافة الى بعض الشركات الاستثمارية والاستشارية كجولدمان ساكس وماكينزي توقعوا ارتفاعا كبيراً في حجم الاستثمار ونسب النمو الاقتصادي.

على سبيل المثال، قدرت شركة ماكينزي أن هذا القطاع يمكن أن يحقق زيادة في أرباح الشركات تصل إلى ٤,٤ تريليون دولار سنويا. لكن مجموعة أخرى من الاقتصاديين أبدت شكوكها في التأثيرات الايجابية للذكاء الاصطناعي خصوصا فيما يتعلق بنتائجه على عملية خلق الوظائف.

ومن المؤكد أن هناك العديد من القنوات التي من المرجح أن يحقق الذكاء الاصطناعي من خلالها تأثيرات إيجابية على الاقتصاد الكلي، بدءًا من ملخصات النصوص وحتى الرؤية الحاسوبية (Computer vision) وتصنيف البيانات والعديد من المهام الأخرى.

كذلك، يمكن لبعض الموظفين وحتى الباحثين والأكاديميين أن يصبحوا أكثر كفاءة بفضل الذكاء الاصطناعي. ويمكن أيضًا تنفيذ المهام المبرمجة بالفعل، مثل تلك المتعلقة بالأمن السيبراني على سبيل المثال، بشكل أفضل وأكثر دقة، ناهيك عن أن تطور الذكاء الاصطناعي يعتبر مصدرا لنشاطات إنتاجية اضافية كبناء الخوارزميات، والتدرب على الذكاء الاصطناعي وعلى استخدام تقنيات جديدة.

في المقابل، أظهرت مجموعة من الدراسات الحديثة تحفظا واضحا حول مدى التأثيرات الايجابية المتوقعة لتطور الذكاء الاصطناعي على الاقتصاد. فعلى سبيل المثال، في دراسة بعنوان(The Simple Macroeconomics of AI) ، قام الاقتصادي الأمريكي دارون عاصم أوغلو بقياس النتائج المحتملة لاستخدام الذكاء الاصطناعي، وما قد يتبعه من تحسن كفاءة الموظفين، على الاقتصاد الكلي للولايات المتحدة على مدى السنوات العشر المقبلة. أبرزت النتائج أن تأثير الذكاء الاصطناعي سيكون ضعيفا، حيث إن انتاجية اجمالي عناصر الانتاج (Total factor productivity)، أي الكفاءة المشتركة لعنصري العمل ورأس المال، سترتفع بنسبة تقل عن ٠,٧٪ خلال الفترة بأكملها، أي أن معدل الزيادة السنوية في الإنتاجية لن يتجاوز ٠,٠٧٪، وهي نسبة منخفضة للغاية.

كما تعتبر نفس الدراسة أن تطور الذكاء الاصطناعي سيؤدي إلى ظهور استثمارات يضاف تأثيرها إلى تأثير مكاسب الإنتاجية. وفي المجمل، سوف يرتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة حوالي ١٪ في غضون عشر سنوات، أو بنسبة حوالي ١,٥٪ في حالة وجود استثمارات كبيرة. وهذه النتائج لا تمثل طفرة حقيقية على صعيد ارتفاع نسب النمو الاقتصاديّ.

وبالإضافة الى ذلك، تستند أغلب الدراسات إلى فرضيات متفائلة إلى حد ما، كتلك التي تعتبر أن المهام المستقبلية التي سيؤديها الذكاء الاصطناعي ستكون أسهل وأكثر كفاءة من التي يتم تنفيذها حاليًا. لكن هناك احتمالا كبيرا أن ذلك لن يكون بالضرورة واقع الحال. فعلى سبيل المثال، يمكن للذكاء الاصطناعي قراءة الأشعة السينية بسهولة لتقديم اقتراحات في عملية تشخيص المريض. لكن ماذا عن سعال هذا المريض بطريقة معينة؟ ان من الصعب في هذه الحالة تطوير القدرة على تقديم التشخيص الصحيح لأن المتغيرات المعنية كثيرة ومهمة.

ومن ناحية أخرى، فإن أغلب الدراسات تعتني أساسا بقياس التأثيرات الإيجابية المحتملة للذكاء الاصطناعي. ولكن قد توجد أيضا اثار سلبية، مثل عمليات التزييف العميق (deepfakes)، والاستخدام المفرط للذكاء الاصطناعي، والهجمات الإلكترونية التي قد تكون أكثر فعالية، وما إلى ذلك.

وبمجرد أخذ كل ذلك في الاعتبار، قد لا يتبقى الكثير من النتائج الإيجابية المتوقعة، خاصة عندما نضيف الى ذلك أن أصحاب رأس المال سيستفيدون مبدئيا بشكل أكبر بكثير من الموظفين في عملية تطوير الذكاء الاصطناعي، الذي قد تتركز أرباحه في أيدي عدد قليل من المساهمين. وبالتالي قد تتزايد عدم المساواة بين عوائد رأس المال وعوائد العمل. بشكل عام، يستمر الجدل حاليا بين التوقعات المتفائلة والمتشائمة بشأن الذكاء الاصطناعي. ومن المتوقع أن القدرة على استشراف النتائج الحقيقية والحسم في تأثيرات ذلك على الاقتصاد لن تتم الا بعد بضع سنوات من الآن.

بنك السلام يطرح حملة ترويجية على «التمويل الشخصي الرقمي» عبر التطبيق

○ محمد بوحجي.

أعلن بنك السلام طرح حملة ترويجية مُخصصة للزبائن الراغبين بتقديم طلب تمويل شخصي رقمي جديد عن طريق التطبيق الإلكتروني خلال الفترة ١ يوليو - ٣١ أغسطس ٢٠٢٤، حيث سيحصلون على استرداد نقدي بقيمة ١٠٠ دينار بحريني عند الموافقة على طلبهم والبدء بتنفيذه.

وتتميز خدمة «التمويل الشخصي الرقمي» باستخدام الذكاء الاصطناعي في تنفيذها، والتي تم تطويرها لتُعزز من تجربة الزبائن وتُثري أساليب حياتهم. يأتي ذلك ضمن إطار استراتيجية بنك السلام المرتكزة على خلق فرص جديدة لتعزيز الربحية وتطوير خدمات تتضمن طرح حلول رقمية متجددة.

وبهذه المناسبة، صرّح محمد بوحجي رئيس الخدمات المصرفية للأفراد في مجموعة بنك السلام قائلاً: «تأتي خدمة «التمويل الشخصي الرقمي» لتمنح الزبائن خيارات متعددة من خلال توفير عروض مُطوّرَة باستخدام الذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى تسهيل عملية تقديم الطلبات في جميع الأوقات ومن أيّ مكان من دون الحاجة إلى زيارة الفرع، الأمر الذي يؤكد التزامنا بتعزيز التجربة المصرفية من خلال التمكين الرقمي. لذا، يسرنا أن ندعو جميع الراغبين بالحصول على تمويل شخصي إلى تقديم طلباتهم خلال فترة الحملة الترويجية، للحصول على أموالهم بالإضافة إلى ١٠٠ دينار بحريني».

إن من شأن ميزة «التمويل الشخصي الرقمي» أن تُسهّل من عملية تقديم الطلبات، نظرًا إلى توافرها على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، حيث يتعين على أصحاب الطلبات تحميل آخر قسيمة الراتب عبر التطبيق الإلكتروني واستكمال بقية الخطوات خلال دقائق معدودة. بينما يمكن للزبائن مَمَن قاموا بالفعل بتحويل رواتبهم إلى بنك السلام تخطي هذه الخطوة، والحصول على أموالهم مباشرة.

رئيس الغرفة يؤكد أهمية تعزيز التعاون والعلاقات الاستثمارية مع دول الآسيان

أكد سمير عبدالله ناس، رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين، أهمية تنمية وتطوير العلاقات المشتركة مع مجلس دول الآسيان والبحرين والعمل على تحقيق المزيد من المكاسب للقطاع الخاص والاقتصاد الوطني وتطوير قطاع الأعمال، وبالأخص للشركات البحرينية العاملة ضمن رابطة دول جنوب شرق آسيا.

جاء ذلك خلال استقباله ببيت التجار صباح يوم أمس وفداً من أعضاء مجلس دول الآسيان والبحرين برئاسة الشيخ دعيج بن عيسى آل خليفة، وبرفقة نائب الرئيس السيدة فريال عبدالله ناس، وحضور أعضاء من مجلس إدارة الغرفة، كل من: السيد باسم محمد الساعي، والسيد صلاح الدين إبراهيم، والسيد عبدالوهاب يوسف الحواج، والرئيس التنفيذي السيد عاطف الخاجة، حيث جرى بحث عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

ونوه رئيس الغرفة إلى أهمية تفعيل الشراكة مع المنظمات والاتحادات والكيانات العالمية ذات العلاقة، مشدداً على أهمية تطوير وتشجيع التعاون وتعزيز آفاق العمل المُشترك لتحقيق المزيد من المكاسب للقطاع الخاص بهدف الارتقاء بتطوير قطاعات الأعمال، فضلا عن رفع مستوى العلاقات التجارية الاقتصادية والاستثمارية القائمة والمستقبلية. من جانبه أعرب، الشيخ دعيج بن عيسى آل خليفة، رئيس مجلس دول الآسيان والبحرين، عن بالغ سعادته بتعزيز التعاون مع غرفة البحرين في شتى الجوانب، والتي تمثل إطار عمل لتوحيد الجهود بين الجانبين وتعزيز الابتكار في المؤسسات والشراكات وتحفيزها تجارياً واستثمارياً مع أصحاب الأعمال بمملكة البحرين ودول الآسيان بما يخدم تطلعات القطاع الخاص ويعود بالنفع على الجانبين، مؤكدا أن مجلس دول الآسيان والبحرين ستقوم بتقديم كل ما هو مثمر وبنّاء ويصب في صالح خدمة قطاعات الأعمال بما ينعكس على التنمية والازدهار الاقتصادي المنشود.

«BIBF» يعقد اجتماع مجلس الإدارة الأول برئاسة محافظ مصرف البحرين المركزي

عقد مجلس إدارة معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية «BIBF» اجتماعه الدوري، برئاسة خالد إبراهيم حميدان، محافظ مصرف البحرين المركزي ورئيس مجلس إدارة المعهد.

وذكر حميدان خلال كلمته الافتتاحية أن المعهد حقق خطوات متتالية لتطوير برامج التدريب المهني والأكاديمي بشكل مستمر، بالإضافة الى تفعيل دور دعم المؤسسات في القطاع المالي على رفد منتسبيها بالمهارات اللازمة في مهنهم وتخصصاتهم المختلفة، والارتقاء بجودة المنتجات والخدمات المالية، التي يقدمها هذا القطاع. وقد حضر الاجتماع أعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمعهد الدكتور أحمد عبدالحميد الشيخ، لمناقشة البنود المدرجة بجدول اعمال الاجتماع وخطة العمل التنفيذية للمعهد. وفي بداية الاجتماع، أكد رئيس المجلس والأعضاء، حرصهم على تنفيذ توجيهات القيادة الحكيمة لتعزيز التدريب والتطوير للثروة البشرية الوطنية في مملكة البحرين وسعي المجلس الدؤوب للارتقاء بمخرجات التدريب المتخصصة التي يقدمها المعهد للقطاع المالي. ووجه المجلس أيضاً الشكر والتقدير لكافة الجهات الحكومية والخاصة على التعاون مع المعهد في تقديم البرامج التدريبية، وللطاقم الإداري في المعهد. وتم خلال الاجتماع استعراض ومناقشة برامج ومبادرات المعهد. وقد أكد رئيس وأعضاء مجلس الإدارة أهمية المواصلة في توفير أفضل البرامج التدريبية التي تواكب أحدث التطورات عالمياً وتعزيز الأداء المتميز بشكل عام، وتطوير مستوى مهارات الكوادر الوطنية في القطاع المالي بشكل خاص بما يواكب التطورات المستمرة في القطاع من خلال برامج التدريب المتنوعة التي يوفرها المعهد والتركيز على التقنيات المالية وعلوم الإدارة التنفيذية ومتطلبات الامن السيبراني، بالإضافة الى تحقيق تطلعات وأهداف المعهد للسنوات القادمة.